الاهتمام الدولي بحق الانسان في بيئة نظيفة

International attention to the human right to a clean environment

الدكتور رواب جمال

جامعة الجيلالي بونعامة، بخميس مليانة

ملخص :

تناول هذه الدراسة دور المجتمع الدولي عن طريق مؤسساته وكذا مجمل الاتفاقيات واللوائح الدولية في حماية حق الانسان في بيئة نظيفة مع التأكيد على اعتباره أحد أبرز حقوق الإنسان سيما مع موجه التلوث الصناعي الكبيرة والاستغلال العشوائي والفوضوي للموارد الطبيعية، حيث تم اقرار جملة من المبادئ والقواعد التي يتعين على الدول الالتزام بها في سبيل المحافظة على بيئة نظيفة مع الاقرار بنظام فعال للمسؤولية عن الاضرار بالبيئة .
الكلمات المفتاحية : البيئة، حقوق الانسان، التلوث، المناخ.

Abstract :

This study is based on the role of the international society through its institutions and as well as general agreements and international regulations on human rights protection in a clean environment with emphasis on being considered one of the main human rights, especially with industrial pollution and indiscriminate exploitation and chaotic natural resources, where the adoption of a number of principles and rules that states must adhere to in order to maintain a clean environment, while recognizing an effective system of liability for damage to the environment.

Keywords :Environment, Human Rights, climate , Pollution.

مقدمة:

حقوق الإنسان هي تلك الحقوق المتأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو انتمائهم الوطني أو العرقي، أو لوغهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر، من شأن التمتع بها تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة، وانكارها من شأنه خلق ظروف لانسانية ومآسي، هذه الحقوق قسمت إلى ثلاثة

الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان في بيئة نظيفة

أجيال¹، ويعتبر الحق في البيئة من الحقوق التي تضمنها الجيل الثالث من حقوق الإنسان أو ما اصطلح عليها بحقوق بحقوق التضامن²، وما يهمننا في هذا الصدد التركيز على حق الإنسان في بيئة نظيفة الذي لم يلق صدق واهتماما دوليا إلا منذ الستينيات والسبعينات خاصة بعد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972³، هو الحق في بيئة نظيفة يعتبر أحدث

1 - الجيل الأول يمثل الحقوق اللصيقة بشخصية الإنسان والتي لا يمكن أن يحيا حياة كريمة بدونها، وأول هذه الحقوق هو حق الإنسان في الحياة، ثم حقه في الحرية وحقه في سلامة شخصه، ثم حقه في التناضى إلى آخر هذه الطائفة الواسعة من حقوق الإنسان، وهي حقوق مرتبطة بالحرية والمساواة، أما الجيل الثاني لحقوق الإنسان يمثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي تحتاج إلى تدخل إيجابي من الدولة بهدف تقديم خدمات وتهيئة مناخ يتيح للأفراد أن يتمتعوا بهذه الحقوق، فالدولة تساعدهم بشكل جدي في التمتع بهذه الحقوق وممارستها. وأول هذه الحقوق هو حق العمل، وحق الفرد في الضمان الاجتماعي وحق الفرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولعائلته بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والسكن ويدخل في هذه الطائفة من الحقوق الحق في التعليم وفي الثقافة، وغير ذلك من الحقوق التي نجد تفصيلا واسعا لها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الصادر عن الأمم المتحدة عام 1966 م.

2 - تتميز حقوق التضامن بأنها :

تحتاج إلى التعاون بين مختلف الدول والشعوب لضمان قيامها ولكفالة تمتع الأفراد بها. وهكذا نرى أن جهود الدولة وحدها لا يمكن أن توفرها، بل يجب أن تتضافر الجهود الدولية لكفالتها. ونقصد بالجهود الدولية هنا جهود الدول والمنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، بل والمنظمات الإقليمية كذلك.

وأما تفترض تعاوننا كبيرا، ونوعا من التكافل بين الأسرة الدولية، أي إنها تفترض تخلي الدول عن سلبيتها وعيش كل واحد منها داخل حدودها، وذلك يفرض تغييرا في بناء القانون الدولي التقليدي وأهدافه، فلم يعد مقبولا أن يكون هدف القانون الدولي مجرد إبعاد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتحارب، بل إن هدفه الآن هو تقريب الدول من بعضها البعض حتى تتعاون وتحقق المصالح المشتركة فيما بينها. أن هذه الطائفة الجديدة من الحقوق تتطلب الاعتراف بالدول النامية أو دول العالم الثالث كأشخاص قانونية تحتاج إلى حماية خاصة، ذلك أما الآن الطرف الضعيف في العلاقات الدولية، وبالتالي لا يمكن إقرار قواعد عامة تطبق على كل الدول في المجالات التي تتعلق بحقوق التضامن.

3 - في النصف الثاني من القرن العشرين (1966 - 1971) أقامت منظمة اليونسكو بقرار من الجمعية العامة في 1966 مؤتمراً علمياً موضوعه «الإنسان ومحيطه، الأسس من أجل حياة أفضل»، والذي عقد في استكهولم في العام 1972 والذي وضع نقطة الانطلاقة لفكرة ربط البيئة بقضايا حقوق الإنسان وقد قنن إعلان عالمي مكون من 26 مبدأ أقرته 123 دولة وقد جاء في نص هذا الإعلان أن للإنسان حق أساسي في ظروف الحياة المناسبة في بيئة نوعية تسمح له العيش بكرامة وسعادة وعليه مسئولية حماية الطبيعة للأجيال القادمة.

ويعتبر هذا الإعلان هو أول وثيقة دولية تقر بحق الفرد في البيئة المناسبة السليمة في المبدأ الأول، كذلك يؤكد دور الدولة في حفظ الطبيعة ويميز بين الموارد القابلة للتجديد وغير القابلة للتجديد والتي يجب التعامل معها بكل حذر حتى يخلق التوازن بين البلدان، كما أقرت الوثيقة بمبدأ التعويض لضحايا التلوث. بتاريخ 1982/10/28م تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار 7/37 الميثاق العالمي للطبيعة، إلا أنه لم يتخذ طابع الإلزام، وقد ذكر الميثاق أن كل شكل من أشكال الحياة هو شكل وحيد، وبالتالي يستحق الاحترام مهما كانت منفعتها المباشرة للبشر، ويعترف لكل الكائنات الحية بحق البقاء كواجب أخلاقي. وفي مبادرة من نادي سيرا للدفاع القانوني بمساعدة من الهيئة الدولية لأصدقاء الأرض تم تقديم تقرير موقفي إلى اللجنة الفرعية التابعة للأمم المتحدة الخاصة بحظر التمييز وحماية الأقليات عن الحقوق البيئية. وقد حثوا اللجنة على عمل دراسة عن العلاقة بين حقوق الإنسان والمشكلات البيئية.

الاهتمام الدولي بحق الانسان في بيئة نظيفة

أحدث هذه الحقوق وأكثرها جدلا على المستويين الدولي والمحلي، هذا ما جعل الإعلانات والاتفاقيات الدولية اليوم تربط بين قضيتي البيئة وحقوق الإنسان طالما أن ضمان حق الإنسان في بيئة سليمة ومتوازنة يعني الحفاظ على حقه في الحياة كحق من حقوقه الأساسية. وعليه نطرح الإشكالية التالية :

هل وفق النظام الدولي في إدماج الحق في بيئة نظيفة كحق من حقوق الإنسان وحماية هذا الحق؟

1. مدلول الحق في البيئة وبعده الدولي :

بداية ينبغي استعراض مفهوم الحق في البيئة، وهو مفهوم يقوم على معيارين أحدهما شخصي والآخر موضوعي، ثم تأكيد البعد الدولي لحماية البيئة .

1.1. الحق في بيئة نظيفة كحق من الجيل الثالث

لابد بداية تحديد مفهوم البيئة¹، حيث تعرف البيئة بأنها محيط الإنسان الطبيعي والاجتماعي والعوامل التي تؤثر على الأفراد كالشروط السكن وعوامل الطبيعة المختلفة²، كما تعرف بأنها مجموع الظروف الخارجية والتأثيرات في حياة الكائن العضوي وتطوره، كما أن هناك من يعرف البيئة بحسب الوظيفة التي تؤديها، أي الإطار الذي يعيشه الإنسان ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر، ولقد أقرت منظمة اليونسكو عام 1967 تعريف الأستاذ النرويجي (وينك) للبيئة على أنها "ذلك الجزء من العالم الذي يؤثر في الإنسان ويتأثر به"³.

بالتالي تحمل كلمة "البيئة" مدلولاً واسعاً يشمل مجموعة من التعابير تشير في مجملها إلى معاني متشابهة ومتقاربة في كثير من الأحيان مثل الإيكولوجيا الطبيعية وجودة الحياة، فالبيئة في علم الطبيعة هي عبارة عن مجموعة من المعطيات والتوازنات لقوى تتحكم في حياة مجموعة بيولوجية، وهي بهذا المعنى تشمل ثلاثة عناصر هي : الطبيعة (الفضاءات، الأجناس الحيوانية والنباتية، التنوع البيولوجي)، الموارد الطبيعية وجودة الهواء .

هذا فيما يخص تعريف البيئة أما تعريف الحق في البيئة هو الآخر له أهمية كبيرة، كونه يفسر إلى حد بعيد مختلف التشريعات والمؤسسات الوطنية والدولية المهتمة والمتخصصة بموضوع حماية البيئة من التلوث بأي من المواد التي تمثل خطراً مطرداً بها، خاصة تلوث المياه، التلوث النووي بمختلف أشكاله (التجارب النووية، الإشعاع النووي،

¹ - عبد الخالق عبد الله - التنمية المستدامة والعلاقة بين التنمية والبيئة / بحث منشور في مجلة دراسات في التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 243.

² - عدنان مصطفى، العرب وقيمة الأرض، بحث منشور في مجلة دراسات في التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 429.

³ - لذلك نصت المادة 54 من الدستور الجزائري الصادر في 28 نوفمبر 1996 على أن "الرعاية الصحية حق للمواطنين، وتتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية ومكافحتها"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1996، العدد: 61، ص 9.

الاهتمام الدولي بحق الانسان في بيئة نظيفة

النفائات النووية) والتلوث بالمواد الكيميائية، ولعل معظم التعاريف للحق في البيئة تقوم على المعيار الشخصي والمعياري الموضوعي .

1.1.1. المعيار الشخصي :

المعيار الشخصي غايته تأمين الوسط الملائم لحياة الإنسان في العيش بكرامة وفي ظروف تسمح بتنمية متناسقة لشخصيته، والحق في البيئة وفقا لهذا المعيار له عدة أبعاد، فهو حق فردي وجماعي.

بالتالي فالحق في البيئة هو حق فردي باعتباره يستهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد، متمثلة في الحصول على الموارد الطبيعية الخالية من التلوث وكل ما يهدد حياة الإنسان وصحته وأسباب عيشته ورفاهيته. والجانب الشخصي في هذا الحق يعني أنه من الحقوق اللصيقة بشخص الإنسان لا يجوز التنازل عنها، وبالمقابل يحق للفرد المطالبة به في مواجهة الدولة لتقوم بواجب كفالة هذا الحق باتخاذ التدابير والوسائل اللازمة لحماية البيئة وصيانتها والامتناع عن كل ما هو ضار بالصحة والرفاهية لجميع أفراد المجتمع وهي مسؤولة عن ذلك¹.

والحق في البيئة هو حق جماعي أيضا، باعتبار أن البيئة السليمة هي حق لجميع الدول وكذا الشعوب والأجيال الحاضرة والمقبلة التي تشكل الإنسانية في مجموعها، فأما حق الدول في البيئة السليمة، فلكون البيئة الإنسانية واحدة لا تتجزأ فإن أي اعتداء على جزء منها تنعكس آثاره الضارة لتتجاوز مكان وقوع الفعل الضار إلى الدول الأخرى، وهذا ينشأ حقا للدول في أن تنشأ إمكانات تحقيق بيئة سليمة خالية من التلوث وذلك عن طريق التعاون فيما بينها من أجل حماية البيئة وتحسينها، ويتطلب تمتع الدولة بحقوقها في السلامة البيئية احترام حقوق الدول الأخرى المماثلة في إطار التلازم بين الحقوق والواجبات².

2.1.1.1. المعيار الموضوعي :

يضع المعيار الموضوعي في اعتباره البيئة المتوازنة كونها قيمة في ذاتها، وما يقتضيه ذلك من صيانة مواردها وتحسين نظمها ودفع التلوث عنها والتدهور والاستنزاف الجائر لمواردها، بمعنى صيانة وحماية الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان وصحته في المجتمع سواء كان من خلق الطبيعة أم من صنع الإنسان³، لأن البيئة تتكون من عنصرين الأول طبيعي وهو الذي لا دخل للإنسان في وجوده ومن مظاهره الصحراء والبحار، وأما العنصر الثاني فهو الصناعي أو

² - علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، دار المعارف، الإسكندرية، 1995، ص 209-210.

³ - محمد سعيد عبد الله الحميدي: المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة البحرية والطرق القانونية لحمايتها (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، 2008، ص 15.

الاهتمام الدولي بحق الانسان في بيئة نظيفة

المشيد وتشمل البيئة المشيدة استعمالات الأراضي للزراعة والمناطق السكنية والمناطق الصناعية والمراكز التجارية¹، أو بمعنى آخر المحيط الذي يعيش فيه الفرد ويؤثر فيه ويتأثر به²، وقد أوجز إعلان مؤتمر البيئة البشرية المنعقد في ستوكهولم عام 1972 مفهوم البيئة في كونها 'كل شيء يحيط بالإنسان'³.

2.1. البعد الدولي للبيئة :

من الملاحظ أن مختلف العناصر والعوامل الطبيعية المكونة للبيئة والإيكولوجيا مثل المياه ومظاهر التلوث تلعب دورا أساسيا في حياة البشرية، فهي تتجاوز الدول ولا تعترف بالحدود السياسية، وهذه العوامل قد توجد في الأنهار وأعالي البحار وفي الفضاء الخارجي، وقد تشمل عدة أجناس من الحيوانات والنباتات . كذلك العوامل الاقتصادية تساهم أيضا في إعطاء بعد دولي للبيئة من خلال تزايد تكاليف الدولة في مجال حماية البيئة وأثر ذلك على المنافسة في السوق الدولية، وقد جسد هذا البعد الاقتصادي الدولي للبيئة اتفاق مراكش المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 الذي تم بمقتضاه استحداث لجنة دائمة تعني بشؤون التجارة والبيئة، وكذلك نجد التوجه العام للدول في محاولة منها لخلق انسجام بين تشريعاتها للحد من إمكانية تصدير التلوث والمتمثل أساسا في تحويل أنشطة ومنشآت ملوثة أو نفايات سامة وخطيرة تحوّل نحو دول أجنبية خاصة دول العالم الثالث . فظاهرة تصدير التلوث أصبحت تنتشر وتزداد اتساعا في السنوات الأخيرة وهي في تنامي مطرد آخذة محورا واحدا وهو محور دول الشمال متجهة نحو دول الجنوب كالدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبية . كما أن تلوث وتدهور البيئة بفعل انتشار الغازات السامة وتأثيرها على طبقة الأوزون وما نتج عنه من احتباس حراري جعل خطر تلوث البيئة يضل إلى نقطة اللاعودة والارجوع، أي خطر عدم إمكانية إصلاح الضرر البيئي . إن هذا الوضع دفع بالدول إلى الشعور بالمسؤولية الملقاة على عاتقها وكان ذلك السبب الرئيسي في عقد مؤتمرات دولية توجت بإبرام اتفاقيات أنشأت مؤسسات دولية تعني أساسا بحماية البيئة .

2. النظام الدولي لحماية البيئة من التلوث

إن الملامح الأولى لولادة حقوق الإنسان البيئية بدأت تظهر بسبب التلوث البيئي الناجم أساسا عن دخان المصانع والنفايات بعد فشل الدول المصنعة أو ما يسمى بالغرب في التأقلم معه بالشكل المناسب الذي يجعل صحة

1 - عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 105 .

2 - عمار رجب معيشر مجيد، دور القانون الجنائي الدولي في حماية البيئة من التلوث أثناء النزاعات المسلحة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 7، ص 349 .

3 - عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 104

الاهتمام الدولي بحق الانسان في بيئة نظيفة

الانسان والحيوان والنبات في منأى عن الخطر، حيث استفحل الخطر على البيئة بسبب التلوث والإفساد الذي لحق بكافة عناصرها، وعندما شحت موارد الأرض واستترفت خيراتها وارتفعت حرارتها وتعرضت طبقة الأوزون للهشاشة قرر المجتمع الدولي شعوراً منه بهذا الخطر وإدراكا لهذه الكارثة ان للانسان الحق في بيئة نظيفة وسليمة، وأن هذا الحق يعتبر من حقوقه الأساسية، أسوة بحقه في الحياة وحقه في سلامة بدنه، وحقه في الحرية واتخاذ القرار والتعليم والتفاضل والتنقل وغير ذلك من حقوقه الأساسية .

ويقوم النظام الدولي لحماية حق الإنسان في بيئة نظيفة خالية من التلوث على عنصرين أساسيين:

- **العنصر الأول:** يتمثل في المبادئ والقواعد التي ترسي الأساس التشريعي والمؤسسات لحماية الحق البيئية.

- **العنصر الثاني :** يتمثل في قواعد تسوية المنازعات والمسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية وآليات التعويض.

1.2. الإطار التشريعي والمؤسساتي الدولي لحماية البيئة

لم يذكر في الشرعية الدولية لحقوق الإنسان أن البيئة حق من حقوق الإنسان، ولم تكن الصيغة الصريحة بان البيئة تمثل حقاً من حقوق الإنسان محطاً للقبول من قبل الغرب حتى وقت قريب بسبب سيطرة قوى الرأسمالية التي كانت جزءاً من معركة بين أنصار البيئة والمدافعين عن حقوق البيئة كحق من حقوق الإنسان وبين الشركات والمصانع العملاقة التي أعدت كل السبل بفتح جبهة جديدة على هذه المنظمات والأفراد لدرجة تصل إلى التصفية الجسدية والتعذيب سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

1.1.2. الإطار التشريعي

يتشكل الإطار التشريعي من القانون الدولي للبيئة الذي يتكون أساساً من الاتفاقيات الدولية واللوائح الملزمة الصادرة عن الأجهزة والهيئات الدولية ومن بعض النصوص غير الملزمة والتي لا يمكن التقليل من أهميتها، على الرغم من أنه لم يرد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948 أي ذكر لحق الانسان في بيئة سليمة ونظيفة ولم يرد كذلك النص على هذا الحق في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية¹ الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 1966 الذي اكتفى فقط في المادة 12 منه بالنص على : " إن الدول الأطراف تقرر بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، ويتم تأمين ممارسة هذا الحق عن طريق

¹ - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966 تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقاً للمادة 27، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، على الرابط :

www.arij.org/files/arijadmin/international_conventions/cescr_arabic.pdf

الاهتمام الدولي بحق الانسان في بيئة نظيفة

تدابير يتعين على الدول اتخاذها من بينها تحسين البيئة الصحية والصناعية"، ومعلوم أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية لا يتم في البيئة غير النظيفة .

ان عدم التطرق لموضوع البيئة في تلك الفترة مرده الى امرين :

الاول : إن الدول لم تدرك قيمة إلى هذا الحق في تلك الفترة ربما بسبب قلة الأخطار البيئية ورأسها التلوث من جهة ومن جهة أخرى تركيز الاهتمام الدولي على مواضيع كانت تعتبر آنذاك أكثر اهمية واجدر بالمراعاة كونها أكثر مساس بحياة الانسان وكرامته مثل الحقوق المدنية والسياسية أو الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وربما هذا ما يبرر تصنيف الحق في البيئة فيما بعد بالجيل الثالث من الحقوق .

الثاني : إن الدول والمنظمات الدولية ارادت أن تنظم موضوع البيئة في اتفاقيات خاصة ومتعددة الأطراف وذات طبيعة قانونية مرنة¹.

لكن بعد تلك الفترة تكاثفت الجهود الدولية في ميدان البيئة عن ابرام العديد من الاتفاقيات الدولية والتي لاتزال تبرم إلى الدرجة التي شكلت معها قانون خاص بها يسمى القانون الدولي للبيئة يضم الاتفاقيات الدولية والاقليمية والتي تمتاز جميعا بانها ذات طبيعة مرنة .

كما نجد البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن منظمة الدول الأمريكية² في سان سلفادور لسنة 1988، يقرر في المادة 11 تحت عنوان الحق في البيئة صحية أن : " لكل شخص الحق في العيش في بيئة صحية والحصول على الخدمات العامة الأساسية"، كما أكد في الفقرة الثانية من نفس المادة على أن : " تعمل الدول الأطراف على تشجيع حماية والمحافظة على وتحسين البيئة" .

كذلك الشأن بالنسبة لميثاق حقوق الإنسان والشعوب الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية³ بنيروبي سنة 1981، الذي يقرر في المادة 24 منه على أنه : " لكل الشعوب الحق في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها".

¹ - د. محمد ثامر، حق الانسان في بيئة نظيفة، على الرابط <http://www.alnoor.se/article.asp?id=202804>

² - البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بروتوكول "سان سلفادور" منظمة الدول الأمريكية سلسلة المعاهدات رقم 69 (1988) دخل حيز التنفيذ في 16 نوفمبر 1999، بسيوي، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة، 2003.

³ - الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والذي تمت إجارته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 18 في نيروبي (كينيا) يونيو 1981، على الرابط <http://hrlibrary.umn.edu/arab/a005.html>

الاهتمام الدولي بحق الانسان في بيئة نظيفة

مشروع ميثاق حقوق الإنسان العربي بسيراكوزا¹ لسنة 1986، الذي أكد على حق الإنسان في بيئة ملائمة في المادة 18 منه التي نصت على أنه: " لكل إنسان الحق في أن يقيم في بيئة ملائمة خالية من التلوث ".
يضاف إليها أيضا مختلف النصوص القانونية واللوائح التنظيمية لمختلف الدول وكذلك المعاهدات والإتفاقيات الدولية حول موضوع البيئة المبرمة منذ سنة 1972 والتي تجاوزت 300 معاهدة متعددة الأطراف إلى جانب ذلك هناك أكثر 900 معاهدة ثنائية.

كما تعتبر اللوائح الغير ملزمة الصادرة عن المنظمات الحكومية أو المؤتمرات الدولية مصدرا وإطار تشريعا دوليا للبيئة ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع :

أولا : التوصيات

حيث تلعب التوصيات دورا هاما وأساسيا في النشاط وفي حياة المنظمات الدولية والإقليمية في مجال حماية البيئة، والتي تصب كلها في الحث على سن التشريعات البيئية الملائمة لتطور المفاهيم البيئية والعمل على المواءمة ما بين الإتفاقيات الإقليمية والدولية مع التشريع الوطني بما يكفل الالتزام بالمسئولية الدولية عن الاضرار البيئية وكذلك تنسيق الجهود الوطنية الهادفة لحماية البيئة بما في ذلك وضع استراتيجية وطنية للوعي والتعليم والاتصال البيئي ونقل واستخدام وتوفير المعلومات البيئية واتخاذ الإجراءات اللازمة لهذه الغاية ... إلخ

ثانيا : تصريحات المبادئ

تحدد هذه التصريحات المبادئ العامة والموقف العام الذي تنتهجه الدول، تكمن أهميتها من حيث أنها تكرر قيم اجتماعية جديدة في مجال البيئة معترف بها ومحمية من طرف المجموعة الدولية على غرار تصريح ستوكهولم² لسنة 1972.

ثالثا : برامج العمل والاعلانات

تعتبر طريقة عمل جديدة في المجال الدولي معتمدة في المؤتمرات الدولية، تكون على شكل برنامج عمل حول البيئة يتكون من عدد معين من التوجيهات، نجد أبرزها الإعلان المقدم من اللجنة العالمية للبيئة والتنمية

¹ - مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي، مجموعة حقوقيين ومثقفين، بسيراكوزا - 5 - 12 كانون الأول/ديسمبر 1986، على الرابط <http://hrlibrary.umn.edu/arab/arab-draft.html>.

² - www.diplomatie.gouv.fr/sites/odyssee-developpement_durable/files/1/Declaration_finale_conference_stockholm_1972.

الاهتمام الدولي بحق الانسان في بيئة نظيفة

لعام 1987 "مستقبلنا المشترك" ويُعرف أيضا باسم تقرير برونتلاند¹، ينص هذا الإعلان على أن من الحقوق الأساسية للإنسان الحق في بيئة ملائمة للصحة والرفاهية، حيث نجد أن هذا الإعلان رفع حق الإنسان في البيئة النظيفة أو الملائمة للصحة والرفاهية إلى مستوى الحقوق الأساسية للإنسان، كالحق في الحياة والحق في سلامة البدن والحق في المساواة وغير ذلك .

كما نجد كذلك إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان² لسنة 1993، حيث ينص هذا الإعلان في المادة 5 منه على أن " جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابكة، ويجب علي المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان علي نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة، وعلي قدم المساواة، وبنفس القدر من التركيز. وفي حين أنه يجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخاصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية" .

يعطي المجتمع الدولي في هذا القرار حق الإنسان في الحياة في البيئة النظيفة بعداً عالمياً مع جميع حقوق الإنسان الأخرى وبشكل لا يقبل التجزئة وعلى قدم المساواة معاً، وإن قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة تواترت على اعتبار أن البيئة النظيفة هي حق للإنسان، وأن هذا الحق يعتبر من حقوقه الأساسية .

بالإضافة إلى ذلك نجد التقارير الصادرة عن لجنة حقوق الانسان تؤكد من خلالها على أن حماية البيئة والتنمية يمكن أن تسهم أيضا في رفاه البشرية واحتمالات التمتع بحقوق الإنسان، كما أن الأضرار البيئية يمكن أن تترتب عليها آثار سلبية بالنسبة للتمتع ببعض حقوق الإنسان³ .

رابعا : التشريعات الوطنية ومبدأ الحق في بيئة نظيفة

إذا كانت المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة تواترت على الاعتراف والتأكيد تكريس حق الإنسان في البيئة النظيفة والملائمة، نجد كذلك أن جل دساتير الدول وتشريعاتها الداخلية تواترت على الاعتراف بهذا الحق

¹ - في عام 1983، اجتمعت الأمم المتحدة مع اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية برئاسة رئيس الوزراء النرويجي السابق غرو هارلم، حيث تم تأسيس لجنة لمعالجة تزايد المخاوف من انهيار البيئة البشرية والموارد الطبيعية والآثار الناجمة عن هذا الانهيار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد أربع سنوات، نشرت المجموعة تقريرا لمعالجة هذه القضايا بعنوان "مستقبلنا المشترك"، حيث قدم التقرير تحليلاً دقيقاً لحالة البيئة فضلاً عن نشر تعريف التنمية المستدامة الأكثر استخداماً: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" - اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، 1987، ص 45 .

² - إعلان وبرنامج عمل فيينا، صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا خلال الفترة من 14 إلى 25 حزيران/يونيه 1993، وثيقة الأمم المتحدة A/CONF.157/24 Part I صفحة 20 وما بعدها.

³ - تقرير لجنة حقوق الإنسان عن دورتها التاسعة والخمسين لسنة 2003 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة .

الاهتمام الدولي بحق الانسان في بيئة نظيفة

وتكريسه بل وكفالة إحترامه وحمايته، نذكر منها على سبيل المثال الدستور البرتغالي والأسباني والتركي والكوري وغير ذلك، بالإضافة إلى العديد من الدول العربية التي نصت هي الأخرى على هذا الحق في البيئة النظيفة في دساتيرها وكذا تشريعاتها الداخلية، نجد أبرزها المؤسس الدستوري الجزائري الذي رغم إقراره لنصوص قانونية ولوائح تنظيمية تتعلق بحماية البيئة مع مطلع الثمانينات بموجب القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فبراير 1983 المتعلق بحماية البيئة ثم القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وصولاً إلى قانون رقم 11-02 ممضي في 17 فبراير 2011 يتعلق بالمحالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، إلا أن دسترة الحق في البيئة جاء لأول مرة في دستور 2016¹، حيث نص في المادة 68 منه على أنه: " للمواطن الحق في بيئة سليمة".

خامسا : المبادئ والقواعد الدولية لحماية البيئة:

تمخضت أهم هذه المبادئ والقواعد عن مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 حول البيئة البشرية ومؤتمر ري ودي جينيو بالبرازيل سنة 1992 حول البيئة والتنمية²، تتميز هذه القواعد بالطابع العابر للحدود ومحاولة تجاوز تقسيم الفضاء الإقليمي الجسد بحدود سياسية. في هذا الصدد تم تحديد إستراتيجيات قانونية جديدة من طرف الدول من أجل مكافحة مظاهر وأشكال وأنواع التلوث العابرة للحدود وكذلك التوصل إلى حماية أفضل للبيئة في مناطق جغرافية محددة وبصفة عامة فإن هذه الإستراتيجيات تعتمد على نظرة ومقاربة عامة تهدف إلى تسيير مصالح المجموعة الدولية في مجملها مع أخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والمصالح المتميزة لمختلف الأطراف أي الدول المتقدمة والدول النامية وهذا في حد ذاته يمثل تحد بيئي بالنسبة لمختلف البلدان :

¹ - القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن تعديل الدستور، ج.ر. رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016

² - قمة ريو أو قمة الأرض هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتقدم، وكان ذلك من 3 يونيو حتى 14 يونيو 1992، حيث شارك في المؤتمر 172 حكومة، منها 108 دول أرسلت رؤساءها أو رؤساء حكوماتها وحوالي 2400 ممثل لمنظمات غير حكومية و17,000 شخص.

حيث أنه في أوت 1989 كلفت اللجنة احد أعضائها وهي الحامية الجزائرية زهرة القسنطيني بتحريات أولية تبين العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة وقد قدمت تقريرها إلى اللجنة في العام 1990، وبعد ذلك قبلت اللجنة الفرعية التقرير الأولي ثم وافقت اللجنة على تقريرها الأولي على أن تقدم التقرير النهائي، وفعلاً لقد قدمت قسنطيني تقريرها النهائي وتوصيتها إلى اللجنة الدولية في أغسطس 1994، وبعد عقد من الزمن تبنت الجمعية العامة الميثاق العالمي للطبيعة المعروف بإعلان ريو عن البيئة والتنمية. وفي العام 1997 في الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة المعروف باجتماع (ريو +5) ظهر للعيان مدى الصعوبة بالالتزام بالمواثيق المتعلقة بحق البيئة وذلك من قبل الشركات العملاقة

الاهتمام الدولي بحق الانسان في بيئة نظيفة

– مبادئ إعلان ستوكهولم 1972 :

يعتبر اول عمل دولي يهدف إلى حماية البيئة هو المؤتمر الأول الذي عقد في ستوكهولم عام 1972، ومنحته الجمعية العامة للأمم المتحدة تفويضا للعمل البيئي من خلال نظام الأمم المتحدة، ومن وظائف البرنامج الرئيسية ما يلي¹:

- توفير القيادة والمشورة والتوجيه في نظام الأمم المتحدة حول القاعدة البيئية للتنمية المستدامة وحمايتها وتحسينها.
- رصد التغيرات التي تحدث في حالة البيئة والموارد الطبيعية، وتقييمها والإبلاغ عنها بتقارير منتظمة.
- دعم الأبحاث العلمية والتكنولوجيا ذات الأولوية حول القضايا الحاسمة لحماية البيئة والموارد الطبيعية.
- تطوير معايير ومؤشرات لمقاييس نوعية البيئة وتوجهات لإستخدام وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة.
- دعم وتسهيل إعداد خطط عمل للأنظمة والقضايا البيئية الأساسية تتولى الحكومات المعنية مباشرة تنفيذها وتمويلها.
- تشجيع وتطوير الإتفاقيات الدولية وترتيبات التعاون للمحافظة على الموارد البيئية والطبيعية وحمايتها.
- تقديم المشورة والمعونة لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأبعاد البيئية لبرنامج ومشاريع المعونة لتقنية، بما في ذلك النشاطات التي تتم في مجال التأهيل.
- على العموم ما يهم هنا هو تلك المبادئ المشتركة التي جاء بها المؤتمر المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال البيئة، ووفقا للمبدأ 22 فإن الدول ملزمة بالتأكد من أن النشاطات الممارسة في حدود ولايتها أو الخاضعة لرقابتها لا تلحق ضررا بالبيئة في دول أخرى أو في فضاءات أو أماكن غير تابعة لولاية أية دولة، حيث تحدد المادة 22 من هذا التصريح التعويض عن الضرر البيئي، حيث جاء في المبدأ الأول من المبادئ الصادرة عنه إن " للإنسان حق أساس في الحرية والمساواة وفي ظروف عيش مناسبة تسمح بحياة كريمة ورفاهية وهو يتحمل كامل المسؤولية في حماية وتحسين البيئة من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية".
- إن هذا المبدأ يرسى بشكل صريح حق الإنسان في العيش في بيئة مناسبة أو ملائمة، كما أنه يرسى مبدأ آخر هو أن هذا الحق أساسي مقرنا إياه وعلى قدم المساواة بحقوق أخرى أساسية للإنسان مثل حق الحرية وحق المساواة .

¹ – إبراهيم بن سليمان الاحديب، ورقة حول امن وحماية البيئية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1998، ص38

– مبادئ إعلان ريو 1992:

تضمن الإعلان ريو 27 مبدأ حول البيئة والتنمية أهمها على الإطلاق نجد مبدأ الحيطة، مبدأ الإعلام ومشاركة المواطنين، الحق في التنمية المستدامة وفي حياة سلمية منتجة ومنسجمة مع الطبيعة، حيث جاء في المبدأ الأول الصادر عنه " يقع الجنس البشري في صميم اهتمامات البيئة والتنمية الدائمة، ويحق له أن يحيا حياة منتجة في وئام مع الطبيعة " .

ويبدو واضحا بما لا يدع أي مجال للشك أن قرار هذا المؤتمر بحق الجنس البشري أن يحيا حياة صحية منتجة متوائمة مع الطبيعة إنما هو تعبير بطريقة أخرى غير مباشرة عن حق الإنسان أن يعيش حياته في بيئة سليمة، ملائمة ونظيفة.

2.1.2. الإطار القانوني المؤسسي :

تحتل الجوانب المؤسسية مكان رئيسيا في مجال الحماية الدولية للبيئة، إذ يلاحظ في هذا الصدد بأن وظائف الإعداد والتطبيق والرقابة للقواعد الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئة أو مراجعة هذه القواعد تعتمد كلها على الإطار المؤسسي الموجود والذي يجب استحدثه لهذا الغرض، ولعل أهم المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بالبيئة :

– لجنة التنمية المستدامة :

تم انشائها في مؤتمر ريو، وهي جهاز متخصص تابع للمجلس الإقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، تشكل اللجنة من ممثلي 53 دولة، تقوم هذه اللجنة بجمع المعلومات من الدول الأعضاء حول البيئة وتصدر توجيهات في موضوع التنمية المستدامة.

– برنامج الأمم المتحدة حول البيئة:

أنشأ هذا الجهاز بناء على توصيات مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 وبمقتضى لائحة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2997، تتمثل مهمته اساسا في وضع برامج عمل حول حماية البيئة .

تخصيص منظمات دولية أخرى لحماية البيئة :

لقد تم تخصيص منظمات دولية أخرى لحماية البيئة تتمثل اساسا في المنظمة العالمية للغذاء FAO، منظمة اليونسكو، منظمة التعاون الأوروبي، الإتحاد الأوروبي، البرلمان الأوروبي، كما أصدر المجلس الأوروبي وثائق تضمنت "إعلان مبادئ حول تنظيم مجالات البيئة في أوروبا"، وأنشأت لهذا الغرض "لجنة خبراء" تختص بدراسة واقتراح آليات للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية .

2.2. المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية

تثار المسؤولية الدولية عند وجود وقائع وأفعال مادية تحدث أضرار خطيرة جسيمة تمس بالبيئة. وفي هذه الحالة تنطبق النظرية العامة للمسؤولية في القانون الدولي.

تنشأ المسؤولية الدولية بوجود عنصر الخطأ وهو عبارة عن فعل أو تصرف ضار يقع نتيجة إهمال أو عدم الحيلة، ويعتبر مضمونه انتهاكا للقواعد أو الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي. وقد اعتبرت فكرة الخطأ ركيزة يستند إليها في العديد من حالات المسؤولية وهي المبرر الذي يرجع إليه القضاء عندما يأخذ بفكرة التقصير في الحرص كأساس للمسؤولية.

غير أن نظرية الخطأ وإن كانت أساسية لا تفسر كل حالات المسؤولية الدولية إذ يمكن استبدالها بنظرية حديثة هي " فكرة المخاطر " التي يأخذ بها النظام القانوني الداخلي ثم امتدت إلى نطاق القانون الدولي .

إن تقدير المسؤولية في هذه الحالة لا يقوم على الخطأ بل أن الأساس هو أن من ينشئ بعمله مخاطر مستحدثة في المجتمع عليه تحمل تبعاتها، وهذا ينسجم مع ضرورة تحمل تبعته لتحقيق العدالة. فأساس المسؤولية هو مجرد التسبب في إحداث الضرر بغض النظر عن الخطأ، فمن يخلق مخاطر استثنائية للبشرية عليه تحمل نتائجها .

لقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي إلى حدوث أضرار ومنها الأضرار بيئية إلى تجاوز حدود الولاية الوطنية إلى أقاليم دول أخرى، الأمر الذي يصعب معه تأسيس المسؤولية الدولية على أساس الخطأ. وبذلك أضحت المسؤولية المطلقة عن النشاط الخطر والأشياء الخطرة من المبادئ المعترف بها في القانون الدولي والعلاقات الدولية بما يتلاءم والوسائل والإمكانيات الجديدة المحتملة للسيطرة والتأثير في العوامل الجوية والمناخية وحتى البيئية .

تبت العديد من الإنفاقات الدولية نظرية المخاطر بحيث أصبح لها تطبيق في مجال المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن الحوادث المتعلقة بالمنشآت النووية أو ناقلات النفط في البحار (تلوث مياه البحر).

1.2.2. الأفعال غير مشروعة أساس المسؤولية الدولية :

إن التحلي عن فكرة الخطأ نتج عنه اللجوء من الناحية النظرية إلى عنصر الفعل الغير مشروع يستند إليه كأساس لقيام المسؤولية الدولية في مختلف مجالات بما في ذلك الضرر البيئي .

فالفعل الغير مشروع وكيف وفق مشروع لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة هو كل سلوك أو تصرف يكيف بأنه مخالفة وخروج عن القواعد أو الالتزامات التي أقرها القانون الدولي سواء كانت القواعد عرفية أو اتفاقية، ولا يجوز

الاهتمام الدولي بحق الانسان في بيئة نظيفة

للدولة أن تتحجج بأحكام قوانينها الداخلية للتوصل من مسؤوليتها الدولية . ويمكن أن يكون الفعل الغير مشروع مضمونه القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يترتب عنه مساسا بحقوق أو إلحاق ضررا يتطلب تعويضا عادلا وملائما . ومن المجالات التي أقرها القانون الدولي في تطبيق نظرية الفعل الغير مشروع كأساس للمسؤولية موضوع تلوث البيئة الذي يعتبر من أخطر المشاكل التي تواجه الحياة البشرية، فحماية البيئة أصبحت تعتبر جزءا من حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد تنص المادة 30 من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول¹ أن: " حماية البيئة وحفظها والارتقاء بها من أجل الأجيال الحاضرة والمقبلة مسؤولية تقع على جميع الدول، وعلى جميع الدول وضع سياستها البيئية والإنمائية التي تتماشى مع هذه المسؤولية وينبغي أن يكون من شأن السياسات البيئية لجميع الدول النهوض بإمكانية الإنماء الحالية والمستقبلية للبلدان النامية وعدم التأثير تأثيرا عكسيا عليها، وعلى جميع الدول مسؤولية السهر على أن لا تكون النشاطات التي تجري داخل نطاق ولايتها أو إشرافها مصدر ضرر لبيئة الدول الأخرى أو بيئة المناطق الواقعة خارج حدود ولايتها الوطنية، وينبغي على جميع الدول التعاون في استحداث قواعد وأنظمة دولية في ميدان البيئة "

2.2.2. الضرر البيئي

يعتبر الضرر البيئي عنصرا أساسيا لقيام المسؤولية الدولية وهو نتيجة قانونية للفعل الغير مشروع . يعتد بالضرر في حالة مساسه طرف يتمتع بالشخصية القانونية الدولية أو أن يكون الفعل الضار عابر للحدود كما هو الشأن في موضوع البيئة . يترتب عن الضرر حق الضحية المتضرر في التعويض ويشترط في هذا الصدد وجود علاقة سببية بين الفعل الغير مشروع والضرر حيث أشارت مبادئ إعلان ستوكهولم لسنة 1972 إلى مبدأ التعويض في إطار التعاون الدولي ضمن المبدأ 22 حيث تدارك هذا المبدأ الإشكالات المتعلقة بتطبيق الشرط المتعلق بأن يكون الفعل الغير مشروع مرتبط بأحد أطراف القانون الدولي، فلقد دعا الإعلان الدولي إلى التعاون في مجال ضحايا التلوث والمشاكل الأخرى التي يمكن أن يثيرها تطبيق آليات التعويض عندما يكون ضحية التلوث شخص خاص ويطرح عندئذ المشكل التقليدي في القانون الدولي والمتعلق بفتح المجال أمام الأشخاص الأجانب باللجوء إلى الإجراءات الإدارية والقضائية .

يخضع التعويض إلى مبدأ عام مستقر في القانون الدولي مفاده أن: التعويض يجب أن يمحى كل آثار الفعل الغير مشروع ويعيد الوضع إلى مكان عليه قبل ارتكاب هذا الفعل، يلجأ إلى طريقة التعويض بالتعادل ويتمثل في دفع مبلغ مالي للضحية متناسب مع حجم الضرر تقدره الجهة المختصة.

¹ - ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1974، اعتمد في الدورة التاسعة والعشرين، من طرف الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة . الرابط: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/735/65/IMG/NR073565>

الاهتمام الدولي بحق الانسان في بيئة نظيفة

في الواقع العملي يلاحظ أنه بعد تكاثر الوقائع والحوادث المضرة بالبيئة تم التفاوض وإبرام اتفاقيات دولية للتعويض، ومبرر وجود هذه الاتفاقيات هو تجاوز جهود القواعد المؤسسة في إطار النظام القانوني للمسؤولية الدولية بخاصة تحديد النتائج القانونية المترتبة عن الفعل الغير مشروع دوليا .

كرست اتفاقيات التعويض الاعتراف بالقواعد الهامة للقانون الدولي مثل مبدأ الاستخدام المضر للإقليم وحاولت في نفس الوقت تصحيح وضعية انتهاك القانون خاصة في مجال حماية الموارد والفضاءات الطبيعية المشتركة .

في إطار تطبيق النظام القانوني الدولي لحماية البيئة فتح المجال أمام الأطراف غير الحكومية (أشخاص المنظمات غير حكومية)للجوء إلى هيئات قضائية (التحكيم، المحكمة الأوروبية) أو لجان خبراء خاصة تابعة لمنظمات أو مؤسسات دولية (لجنة خبراء للبنك الدولي) من أجل إيداع شكاوي فردية والمطالبة بالتعويض.

وتعتبر مثل هذه الإجراءات مكملة للإجراءات المنصوص عليها في التشريعات الداخلية للدول وتكرس مبدأ المساواة أمام إجراءات القانون ومبدأ عدم التمييز . كما تضي هذه الإجراءات الاستثنائية مرونة وخصوصية لنظام المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية.

الخاتمة

إن الحديث عن البيئة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان أمر حديث نسبيا، إذ لم ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو العهدان الدوليان إلا بصورة عابرة، لكن مع التطور الحاصل على المستوى الصناعي والتكنولوجي، تنبته الدول إلى خطورة التلوث وتأثيره على الوجود البشري على اعتبار أن التلوث ليس أمرا داخليا بحتا، إنما يتعداه ليؤثر على البشرية جمعاء من أجل ذلك سعت الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة وكذا مختلف الهيئات والمنظمات الاقليمية والجهوية إلى إنشاء نظام دولي لحماية البيئة يقوم على عنصرين عنصر تشريعي وآخر مؤسسي، لكن رغم الترسانة الضخمة من الاتفاقيات الدولية والاطار المؤسسي الكبير، إلا أن انعدام آليات تفعيلها، وغلبة المصالح الاقتصادية الدولية أدى وسيؤدي لا محالة إلى الاستمرار في انتهاك حق الانسان في بيئة نظيفة .

في الأخير يبقى تضارب المصالح الاقتصادية وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي يشكل الخطر الاكبر الداهم الذي يتهدد التعاون الدولي الفعال لمواجهة الاخطار البيئية العالمية وتكريس فعلي لحق الإنسان في بيئة نظيفة، ولحل هذه المشكلة يجب الاعتراف أن افضل طريقة لحماية البيئة تكمن في منع وقوع الضرر بدلا من محاولة اصلاح ماتم افساده أو فقده كما يراعي البعد البيئي على المصالح الاقتصادية لأن البيئة هي حق للأجيال القادمة .

قائمة المراجع:

- 1- علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، دار المعارف، الإسكندرية، 1995.
- 2- محمد سعيد عبد الله الحميدي: المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة البحرية والطرق القانونية حمايتها (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008.

الاهتمام الدولي بحق الانسان في بيئة نظيفة

- 3- عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 4- عبد الخالق عبد الله – التنمية المستدامة والعلاقة بين التنمية والبيئة / بحث منشور في مجلة دراسات في التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- 5- عدنان مصطفى، العرب وقيمة الأرض، بحث منشور في مجلة دراسات في التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- 6- إبراهيم بن سليمان الاحديب، ورقة حول امن وحماية البيئية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1998
- 7- عمار رجب معيشر مجيد، دور القانون الجنائي الدولي في حماية البيئة من التلوث أثناء النزاعات المسلحة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 7.
- 8- د. محمد ثامر، حق الانسان في بيئة نظيفة، على الرابط www.alnoor.se/article.asp?id=202804
- 9- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966 تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقا للمادة 27، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، على الرابط : www.arij.org/files/arijadmin/international_conventions/cescr_arabic.pdf
- 10- البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بروتوكول "سان سلفادور" منظمة الدول الأمريكية سلسلة المعاهدات رقم 69 (1988) دخل حيز التنفيذ في 16 نوفمبر 1999، بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة، 2003.
- 11- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والذي تمت إجارته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 18 في نيروبي (كينيا) يونيو 1981، على الرابط <http://hrlibrary.umn.edu/arab/a005.html>
- 12- مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي، مجموعة حقوقيين ومثقفين، بسيراكوزا – 5 – 12 كانون الأول/ديسمبر 1986، على الرابط <http://hrlibrary.umn.edu/arab/arab-draft.html>
- 13- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1974، اعتمد في الدورة التاسعة والعشرين، من طرف الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة . الرابط :
- <https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/735/65/IMG/NR073565>
- 14- إعلان وبرنامج عمل فيينا، صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، المعقد في فيينا خلال الفترة من 14 إلى 25 حزيران/يونيه 1993، وثيقة الأمم المتحدة. A/CONF.157/24 Part I
- 15- تقرير لجنة حقوق الإنسان عن دورتها التاسعة والخمسين لسنة 2003 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.
- 16- الدستور الجزائري الصادر في 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1996، العدد: 61.
- 17- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن تعديل الدستور، ج.ر. رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.